



تعزير للضمود، وسيادة الشعب، أم سلام اقتصاديّ مع الاحتلال؟ الحجيج العربيّ والدّوليّ إلى القدس

و. وليرسالم

مدير تحرير مجلة المقدسية

الخلافة والمشكلة

في تسعينيات القرن الماضي، أطلق الشهيد الرّاحل فيصل الحسيني دعوته لقيام المسلمين والمسيحيين، من جميع أرجاء العالم، بزيارة القدس، والصّلاة فيها، من خلال البوابة الفلّسطينية، أي أن تتّم الزيارة بالتنسيق مع السّلطة الوطنيّة الفلّسطينية، وأطلق الحسيني في حينه كلمته الشهيرتين بأن «زيارة السّجين ليست تطبيعاً مع السّجان» و «اشتر زماً في القدس». وكان الحسيني يرغب من فكرته هذه أن تمتلئ القدس بشوارعها وفنادقها، ومطاعمها، وأسواقها بالوجود البشريّ العربيّ، والعالميّ: الإسلاميّ والمسيحيّ فيه؛ ما يؤدّي إلى تكريس عروبة القدس، على الأرض، وإن سيطر عليها الاحتلال. أراد أيضاً أن يخلق وجوداً بشرياً عربياً ودولياً على أرض القدس؛ يعزّز السّيادة الشّعبية الفلّسطينية على القدس، ويُرهب الإسرائيليّين، ويجوّف ادّعاءاتهم بأن القدس هي العاصمة الموحّدة لإسرائيل.

أشار الحسيني، أيضاً، إلى الشَّبهِ بين زيارة أهالي الأسرى، لأبنائهم وبناتهم، في سجون الاحتلال، وبين زيارة مواطني دُولِ العالم للقدس ومقدساتها، ففي الحالتَيْنِ يضطرُّ الزائر للاصطدام بقوة الاحتلال المسيطرة، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة، اعترافه بها، وإقراره بشرعيَّتها، كما أنَّ هدفه في الحالتَيْنِ هو زيارة السَّجين، وإسنادُه ودعمُه، وليس التَّطبيعَ مع السَّجَّانِ، عبر إقامة علاقات مع هذا السَّجَّانِ.

لم يجد حُلم فيصل الحسيني هذا، طريقه للتَّطبيق على الأرض، وذلك لأسبابٍ عدَّة، لعلَّ في مقدِّمتها أنَّ السُّلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة ستضطرُّ إلى جلبِ الأذوناتِ والتَّصاريح من إسرائيل، لكلِّ مواطن عربيٍّ، أو دوليٍّ يرغب بزيارة المدينة؛ وذلك بعد فحص إسرائيل لكلِّ حالة بمفردها؛ حسب معاييرها الأمنيَّة، وفي المقابل كان هناك الفتاوى التي صدرت من اتِّحاد علماء المسلمين في الخارج (وعُدلت لاحقاً كما ورد أدناه)، والتي حرَّمت على العرب والمسلمين، زيارة القدس؛ طالما هي تقبع تحت الاحتلال الإسرائيليِّ. عوضاً عن ذلك، لم تضع السُّلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة، في ظلِّ انهماكها ببناء ذاتها، كسُّلطة كانت، ولا زالت غَضَّةً، في ذلك الحين، خُططاً مفصَّلةً لتنظيم حملات زيارة جماعيَّة للمسلمين والمسيحيين من الدُّول العربيَّة، ومن العالم إلى القدس، وتحويل هذا الموضوع إلى أداةٍ سياسيَّةٍ إضافيَّة؛ لمكافحة الاحتلال، لا سيَّما عندما تقوم السُّلطات الإسرائيليَّة بحظر دخول أيَّة مجموعة عربيَّة، أو دوليَّة آتية للقدس، بتنسيقٍ مع فلسطين. ومن ضمن محاولاتٍ محدودة قامت بها فلسطينُ بهذا الشَّان، فيمكنُ الإشارةُ إلى الاتِّفاق الفلسطينيِّ مع دولة الكويت عام 2014م، بتنظيم زيارات الكويتيِّين للقدس، عن طريق قُدومهم إلى مطار عمَّان، ومنها يُنقلون بالحافلات إلى رام الله، والقدس، وفي حينه بادَرَ وزير الخارجِيَّة الكويتيُّ خالد الأحمد الصَّبَّاح بزيارة رام الله، وعرَّج منها إلى القدس، حيث صلَّى في المسجد الأقصى، رافضاً أن يُرافقه في زيارته، أيُّ مسؤولٍ إسرائيليٍّ (الجزيرة، أيلول 2014).



بعد هذه الزيارة طُوِّيت صفحة الزيارات الكويتية إلى القدس، ويمكن تخيلُ السَّببِ الرَّئيس لذلك، على أنه يعود للرَّفْض الإسرائيلي لزيارات جماعية عربية للقدس، تأتي بالتَّسْطِيق، ومن خلال البوابتين الفلَسْطِينِيَّة والأردنيَّة. ترافَقَ ذلك في حينه معَ عقد مؤتمر « الطَّرِيق إلى القدس » في عمَّان عام 2014م، تحت رعاية جلاله الملك عبد الله بن الحسين، وبتنظيمٍ من لُجْنة القدس البرلمانيَّة الأردنيَّة، ومؤسَّسة آل البيت التي يرأسها سُمُوُّ الأمير غازي لعلماء المسلمين، من الدُّول الإسلاميَّة كافَّةً، حيث قرَّرَ المؤتمر حقَّ المسلمين الفلَسْطِينِيِّين، والمسلمين المقيمين في الدُّول غير الإسلاميَّة، بالحجِّ إلى القدس عبر البوابة الأردنيَّة- الفلَسْطِينِيَّة، وتركَ المؤتمر مسألة زيارة المسلمين من الدُّول الإسلاميَّة إلى القدس دونَ بتٍّ؛ بسبب تباين الآراء حولها، بين من عدَّها مَدْخِلاً لتشجيع تطبيع مزيدٍ من الدُّول العربيَّة والإسلاميَّة معَ إسرائيل، ومن عدَّها في المقابل، آليَّةً لفرض الوجود العربيِّ الإسلاميِّ، في القدس، ودَعَمَ صمودِ المقدسيِّين (أخبار المدينة، 2014)

في المقابل أصدرت رابطة العالم الإسلامي المنصوية تحت إطار منظمة التعاون الإسلامي، بياناً يؤكد حقَّ كلِّ المسلمين بالحجِّ إلى القدس؛ على أن لا يطبَّعوا مع الاحتلال، عبر الإقامة في فنادقه، والشراء من أسواقه، واستبدال ذلك الإقامة في القدس الشرقيَّة، والشراء من أسواقها (رابطة العالم الإسلامي، 2014). أمَّا اتِّحاد علماء المسلمين فقد غيرَ عام 2019م، رأيه السَّابق الذي كان يُعدُّ زيارة المسلمين للقدس تطبيعاً مع الاحتلال، ودعا رئيسه أحمدُ الرِّيسوني المسلمين، في كلِّ أنحاء العالم، لزيارة القدس، ودعم المقدسيِّين مادياً ومعنوياً، ودعمه في ذلك الدُّكتور ناصر الدين الشَّاعر، عضوُ الاتِّحاد من فلَسْطِينِ الذي أكَّد شدَّ الرِّحال إلى الأقصى والقدس، بكون ذلك نقطة التَّوفيق بين مَنْ يدعو لعدم الزيارة؛ كونها تطبيعاً، وبين مَنْ يؤيِّدها لدعمها صمودَ الفلَسْطِينِيِّين المقدسيِّين (القدس الإخبارية، آب 2019). مع هذا الرِّأي الجديد توحدت الآراء بين اتِّحاد علماء المسلمين، ورابطة العالم الإسلامي، ولكنَّ ذلك كان متأخراً بدرجة معيَّنة، إذ كانت

إسرائيل تقوم بتنظيم الحجيج الدولي والعربي، والإسلامي، إلى القدس، عبر مطاراتها ومنافذها البرية، والبحرية، ووكالات سياحتها وفنادقها، منذ عام 1967، فيما كان العرب والمسلمون يتجادلون حول شرعية الزيارة، أو عدم شرعيتها، وستوضّح هذه الورقة الحجج الذي تُنظّمه إسرائيل للقدس، أدناه بالأرقام.

لم يتمّ إلحاق المحاولة الكويتية لعام 2014، بحملة مشتركة من فلسطين صاحبة الولاية، والأردن صاحبة الوصاية، مخططة ومنظمة، وتشمل خطوات متسلسلة ومتراكمة التأثير، في كل المحافل العربية والإسلامية، والدولية؛ للتّشديد بالرفض الإسرائيلي لزيارة العرب للقدس، عبر البوابة الأردنية الفلسطينية، ومحاولة التغلب عليه، ولكن تمّت مبادرات، منها ما هو رسمي، مثل تشجيع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، لزيارة الأتراك للقدس، في كلمته أمام المؤتمر الإسلامي الذي عُقد في إستانبول، نهاية عام 2017، وذلك عقب إعلان الرئيس الأمريكي نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، في السادس من كانون أول، من العام نفسه. وفي الواقع، فإن سفر الحجّج الأتراك إلى القدس، جارٍ على قدمٍ وساق، حتّى قبل دعوة الرئيس أردوغان، حيث يفدون إلى المدينة عبر مطار تل أبيب، مقابل تذاكر سفر زهيدة لا تتجاوز الـ 159 دولاراً أمريكياً، ذهاباً وإياباً، ما ترتّب عنه زيارة 100 ألف تركي للمدينة سنوياً؛ حسب إحصاءات وزارة السياحة الإسرائيلية، عام 2017م، وإن كان هنالك إحصائيات أخرى مغايرة سترد أدناه (منتدى فكرة: معهد واشنطن، شباط، 2018)

وهنالك أيضاً، رزّم سياحية توفرها شركات السياحة التركية للسّياح الأتراك، تشمل زيارة القدس، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة بأسعار زهيدة. كما تمّت مبادرات شعبية لتنظيم الحجّ العربي والإسلامي للقدس على غرار المبادرة التي قام بها المؤتمر الوطني الشعبي للقدس، مع تركيا حزباً



حاکماً، واتّحادات للشركات السّياحيّة التّركيّة، ورئاسة الأديان والبلديات عام 2017؛ لترتيب إقامة السّياح الأتراك في فنادق القدس الشّرقية، والشّراء من أسواقها، بدلاً من إقامتهم في فنادق إسرائيليّة، ورفع عدد أيام زيارة القدس في الرّزْم السّياحيّة التّركية الشّاملة لمكّة المكرّمة والمدينة المنوّرة، من ثلاثة أيّام إلى خمسة، وتمّ ذلك في حينه في أثناء زيارة قام بها إلى تركيا، الأمين العامّ للمؤتمر الوطنيّ الشّعبيّ اللواء بلال التّشّة برفقة وفدٍ من المؤتمر، ولا زال الأتراك ملتزمين بتنفيذ هذا التّرتيب؛ رغم عدم توقيع اتّفاق رسميّ بشأنه مع المؤتمر الوطنيّ الشّعبيّ (محادثة مع طاقم المؤتمر الوطنيّ الشّعبيّ) في إطار هذا التّرتيب لم يتمّ التّوافق على السّفر إلى القدس، عبر الأردنّ بسبب كونه باهظ الثّمّن قياساً بالسّفر إليها، عبر مطار تل أبيب، كما أنّ المسافر يضطرّ لدفع ما يوازي قيمة تذكرة إضافية للسّفر من عمّان إلى القدس، هذا عوضاً عن الوقت الإضافيّ الذي يتطلّبُه هذا السّفر، والذي يزيد على ضعف وقت السّفر إلى القدس، عبر مطار تل أبيب، وهي مُشكلاتٌ تتطلّبُ حلاً، عبر توفير مُحفّزاتٍ لا زالت غير متوفّرة بهذا الخصوص، حتّى الآن.

في ظلّ هذا الوضع، تواصل الحجيج إلى القدس، من خلال البوّابة الإسرائيليّة، وهو حجيجٌ من ثلاثة أنواع، أولها حجيج مسلمي تركيا، والهند، وروسيا، والدول الآسيوية المجاورة لروسيا، وغيرها؛ للصلاة في الحرم الشّريف، وثانيهما: حجيج المسيحيين من كلّ أنحاء العالم إلى الأماكن المقدّسة للمسيحيين في القدس، وثالثهما: هو قدوم أوساط يهوديّة عالميّة، تؤيّد الحقّ الفلسطينيّ في تقرير المصير، والدولة المستقلّة للقدس، أيضاً، عبر البوّابة الإسرائيليّة، وذلك ضمن زيارات يهود العالم كلّ، بمن فيهم المؤيّدون لدولة إسرائيل.

أسأل هذا الحجيج لعاب إسرائيل؛ لكي تبدأ بالتّفكير في أن تُصبح هي المنظّمة الرّسميّة لحجيج الأديان السّماوية الثّلاث إلى القدس، وكذلك المنظّمة لزيارات كلّ مواطني العالم من الأديان السّماوية الثّلاث، وكذلك من غيرها

للقدس. ولهذا فقد وَرَدَ في صفقة القرن بنودٌ تقضي بتخصيص منطقة « عَطْرُوتَ » لإقامة فنادق، ومطاعم، ودكاكين سياحية للحجاج المسلمين الذين سيأتون إليها، عبر مطار عمّان، ثمّ يتمُّ نقلهم من قِبَلِ إسرائيل، في حافلات؛ للصلاة في الأقصى، والعودة بعد ذلك إلى عطرُوتَ، ومنها إلى بلادهم، عبر مطار عمّان. (نصُّ صفقة القرن في صفحة البيت الأبيض الإلكترونيّة).

على أن هذا الترتيب، عبر الأردنّ، سرعان ما تمّ نقضه من قِبَلِ إسرائيل بخطوتين: الأولى عبر الإعلان عن مشروع لإقامة تسعة آلاف وحدة سكنية استيطانية استعمارية، في منطقة عطرُوتَ المخصصة حسب صفقة القرن؛ لاستقبال الحجاج المسلمين للقدس، وإيوائهم. ثمّ تلا ذلك الخطوة الإسرائيلية بتوقيع اتفاقين مع الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، في آب وأيلول ٢٠٢٠م، ويقضي الاتفاقان بزيارة مسلمي الدولتين للمسجد الأقصى؛ للصلاة فيه، عبر البوابة الإسرائيلية، ما يعني اعترافاً واقعياً بالسيادة الإسرائيلية على القدس وأقصاها، وكذلك دعماً للسياحة الإسرائيلية ومدخولاتها، فتكون الدولتان بهذه الطريقة، وإلى جانب نتائج أخرى، قد تخطتا فلسطين، والوصاية الهاشمية الأردنية، على الحرم الشريف، ورتبتا أمرهما بهذا الاتجاه مباشرةً مع إسرائيل.

بناءً على ما تقدّم، يُمكن التفكير من قِبَلِ فلسطين والأردنّ، بخطّة تحويلية Transformative متدرّجة، ومتسلسلة الخطّوات، تراكم الإنجازات واحدةً فوق الأخرى؛ وصولاً إلى إعادة قضية القدس وفلسطين إلى الصدارة، وذلك، من خلال حملة دولية واسعة تشمل التوجّه إلى كلِّ دول العالم التي لها علاقات بإسرائيل، لمطالبتها بالتنسيق مع فلسطين والأردنّ، بشأن زيارة مواطنيها إلى القدس، سواءً أكانت ديانتهم الإسلام أم المسيحية، أم اليهودية، أم الكونفوشية والبوذية، والهندوسية، وغيرها، وأنّ تتمّ الرحلات عبر مطار عمّان، وأنّ يتمّ التوجّه إلى الفنادق الفلسطينية، في القدس لا إلى الفنادق



الإسرائيلية، وهكذا. ولعلّ فكرة كهذه، تتطلّب حملاتٍ منظمّة تُشارك فيها كلُّ سفاراتِ فلسطين، في العالم، وباستخدام الدلائل، والنشرات، وحملاتِ الدعاية اللازمة، كما أنّها تتطلّب مشاركة شركات السياحة، ومنظمات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ، والأوقافِ الإسلاميّة والمسيحيّة، في القدس، ومنظماتِ المجتمع المحليّ المقدسيّة، والجالياتِ الفلسطينيّة في العالم؛ ليقوم كلُّ بدوره بهذا الاتجاه. قد لا يُمكن ذلك من وقف الاستحواذ الإسرائيليّ، على القدس دفعةً واحدةً عبر حملة كهذه، ولكنّ تراكمها عبر عدّة سنواتٍ، قد يُحوّلها إلى أداةٍ سياسيّة فعّالةٍ شبيهةٍ بحملة المقاطعة والعقوبات، وسحبِ الاستثمارات (ال بي دي إس). تُعيد زمام المبادرة الذي تمّ اختطافه للأردن وفلسطين، وتُخرج حملة القادمين، إلى القدس، عبر إسرائيل، أمام شعوبهم، كما أنّها ستُسهم بالتدرّج في تقويض الادّعاء الإسرائيليّ بأنّ القدس هي العاصمة الموحّدة لإسرائيل، وتهديم التّظيم الإسرائيليّ للصلاة في الأقصى، وكنائس القدس.

وذلك ما يتطلّب تقديم مبادرة مفصّلة بديلة للعمل عليها، وهذا ما سيرد أدناه، ولكنّ سيسبقه عرضٌ لواقع السياحة التي تستبيح القدس، وتُعزّز مداخلها للاحتلال، فُرص تعزيزِ إحكام سيطرته على المدينة المقدّسة.

السياحة: استباحة القدس، والسّلام الاقتصاديّ مع الاحتلال

تطرّح دراسةٌ صدرت باللغة الإنجليزيّة، في شهر أيلول 2020م عن «مركز التعاون والسّلام الدّولي»، أرقامًا مذهلةً عن السياحة الدّوليّة الوافدة إلى القدس، وقد جاءتِ الدّراسة بعنوان «السياحة في القدس الشّرقية: مؤشّراتٌ وآثارٌ في التّخطيط الحيزيّ».

حسب الدّراسة، فقد وفّد إلى إسرائيل عام ٢٠١٩، قرابةً ٤,٨ مليون سائحٍ، جاء منهم قرابةً ٤ مليون سائحٍ عبر مطار تل أبيب، أيّ غالبيتهم العظمى، فيما دخل البقيّة (أزيدُ بقليلٍ من ٨٠٠ ألف) عن طريق الجسور والمعابر مع مصر والأردن. وفي عام ٢٠١٧م زار القدس ٧٧,٥ بالمئة من السّياح إلى

إسرائيل، وأقام فيها ٤٧،٣ بالمئة، بمعدل إقامة وصل إلى خمس ليالٍ غالبيتها تمّت في فنادق القدس الغربية ال ٦٠، وذات ال ٩٠٧٣ غرفةً، مقابل ٢٦٦٦ غرفةً موجودة في كل فنادق ضيافة القدس الشرقية ونزلها وبيوتها، البالغ عددها ٤٩ فندقًا ونزلًا، وبيت ضيافة. وإضافةً إلى هذه الأرقام أقام قسم من السّياح عند أقارب وأصدقاء، أو في شققٍ مستأجرةٍ. وفي عام ٢٠١٩م نزل أكثر من ١،٦ مليون سائح في فنادق القدس الغربية، مقابل ٢٤٧ ألف سائح فقط، في فنادق القدس الشرقية. ومنعًا لإثارة الالتباس عند القارئ، تجدر الإشارة هنا، إلى ملاحظة مهمّة إضافية، وهي أنّ هذه الإقامات في فنادق، ونزل، وبيوت ضيافة فلسطينية، في القدس الشرقية، يرافقها إقامات أخرى في الفنادق الإسرائيلية التي أقيمت في القدس الشرقية، على أراضٍ تمّت مصادرتها من الفلسطينيين، وهو الأمر الذي يعمّق استباحة القدس سياحيًا؛ حتى من داخل جزئها الشرقي المحتل عام 1967م.

وعليه، فإن الأرقام الواردة أعلاه، تدلّ على أنّ السيادة الشعبية الفلسطينية في القدس، هي سيادة مُستباحة، سواءً فيما يتعلّق بأرض القدس، وكذلك مرافقها التي تتمّ عملية أسرلة مفروضة لها، وهذا الفقدان للسيادة الشعبية لا يقل، بأيّ حالٍ من الأحوال، عن فقدان السيادة الرّسمية الفلسطينية الرّسمية، على المدينة؛ جرّاء احتلالها، منذ عام ١٩٦٧. وتسهّم المليارات التي تدرّها السياحة المنظّمة إسرائيليًا، بتزويد الاحتلال بالأموال اللازمة، من أجل الإمعان والاستمرار، في مشاريع التّهويد والأسرلة، أي أنّها إسهام قائم على الاعتراف بالوقائع التي خلقها الاحتلال، وتطبيع عبر خلق سلام اقتصاديٍّ معها، كما أنّها تُعزّز الاحتلال ومخططاته الجارية تنفيذها، والمستقبلية من أجل ابتلاع كلّ فلسطين. لذا فإنّ من واجب فلسطين والأردن إجهاد العقل والنفس، وبذل أقصى الجهود؛ لتغيير هذا المسار السائر نحو تصفية القضية الفلسطينية، ووجود الشعب الفلسطيني على أرضه.

يزيد من مظاهر استباحة القدس، من خلال السياحة، مظاهر متعدّدة أخرى، يقف في طليعتها أنّ من يأتون للسياحة في القدس، يفعلون ذلك؛ نظرًا



لِما تُمثِّله المدينة لهم، دون أيِّ اعتبارٍ لذلك الجزء من الشَّعبِ الفِلَسْطِينِيّ الذي يقيم في المدينة، ولا لحقوقه، ولا لواقع معيشتِهِ. يُعزِّز ذلك أنَّ غالبيَّة هؤلاء يَفِدُونَ إلى القدس من خلال شركاتٍ سياحيَّةٍ إِسْرَائِيلِيَّة، وعبرَ مطار تل أبيب الذي يُنْقَلُونَ منه إلى فنادقٍ وبيوتٍ ضيافةٍ في إِسْرَائِيلَ والقدس الغربيَّة، فيما تنقلهم باصاتٌ سياحيَّةٍ إِسْرَائِيلِيَّة لزيارة القدس، نهاراً، والعودة للمبيت ليلاً داخل إِسْرَائِيلَ، تحت طائلة التَّحذير بأنَّ القدس الشَّرْقِيَّة هي «وَكُرٌّ للإرهابيين والمُخربين الذين يُعْرِضُونَ حياة السَّيَّاح للخطر، إنَّ أقاموا في المدينة». عَوْضاً عن ذلك، فيرى السَّائر داخل البلدة القديمة من القدس، وفودَ السَّيَّاح يقودُها أدلاءُ سياحيُّون إِسْرَائِيلِيون، يُقدِّمون لهم الرِّواية الإِسْرَائِيلِيَّة، حول تاريخ المدينة وواقعها، ثمَّ يُعيدونهم إلى الفنادق في القدس الغربيَّة. وتزداد المشكلة اتِّساعاً مع معرفة أنَّ قِسْماً من وكالات السَّياحة الفِلَسْطِينِيَّة ومرافقها، تعتاشُ على فائض السَّيَّاح الذي يحوَّل إليها، بعد أن تمتلئَ الفنادق في القدس الغربيَّة. أيُّ أن القِطاع السَّياحيَّ الفِلَسْطِينِيّ هو قِطاعٌ ملحقٌ بالقِطاع السَّياحيَّ الإِسْرَائِيلِيّ.

وبالعودة إلى الدِّراسة أعلاه، يجد المرءُ أنَّ ٧٤،٩ بالمئة من السَّيَّاح إلى القدس، عام ٢٠١٨، كانوا مسيحيين، و ٢٧،٥ بالمئة يهود، و ٢،٤ بالمئة مسلمين. أمَّا أهداف زيارتهم للقدس، فإنَّ ٢٤ بالمئة منها جاءتْ لأسباب دينيَّة، و ٣٠ بالمئة لأسباب عائليَّة، و ٢١،٣ بالمئة للترفيه، والترَّويح عن النَّفس. ويأتي ٢١ بالمئة من السَّيَّاح من الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، وتليها فرنسا، فروسيا، فألمانيا، فبريطانيا، فإيطاليا، ثمَّ بقية دُول العالم الغربيِّ، التي يأتي منها سَّيَّاح مسيحيُّون، ويهود، وقسمٌ قليل من المسلمين، ومن باقي الدِّيانات غير السَّماويَّة.

أمَّا السَّياحة، من الدَّول الإسلاميَّة، فهي تتمثَّلُ بسياحة إسلاميَّة، أو مسيحيَّة من تلك الدَّول، وأولها حسب إحصاءات ٢٠١٩ هي أندونيسيا وتركيا، بواقع ٢٣،٤ ألف سائحٍ من كلِّ منهما، ثمَّ تليهما الأردنُّ بواقع ١٩،٦ ألف سائحٍ، فأوزبكستان، فكازاخستان، فالغرب، فمِصرُ (بواقع ٨٢٠٠ سائحٍ غالبيَّتُهُم من

الأقباط المِصريّين). وغالبية زيارات السّيّاح للقدس هي للأماكن الدّينيّة المسيحيّة، بينما زار الأقصى منهم ٤,٧ بالمئة فقط.

اتفاق إبراهيم يزيد المشكّلة تعقيداً لفلسطين، وعاصمتها القدس

زاد اتفاق إبراهيم الإماراتي الإسرائيلي لأب 2020م، الأمور تعقيداً لفلسطين ولعاصمتها القدس، حيث مثّل طبيعاً مع السّجان على حساب السّجين، ودخولاً إلى القدس، من خلال بوابة السّجان، وبالتّوافق مع توجّهاته. تناسب هذا الاتفاق بدايةً، مع توجّهات اليمين الإسرائيلي الحاكم، القاضية بتوسيع عمليّات السّيطرة على الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة عام 1967م، وعدم التنازل عن أيّ شبرٍ منها، والاكتفاء بمنح الفلسطينيين حقوقاً فرديّة دينيّة واقتصاديّة مجزوءة، ضمن إطار ما أطلق عليه اسم «السلام الاقتصادي» من قبل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو، وهو المشروع القاضي في نسخته الجديدة بتوظيف، ليس فقط العمّال الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي، بل أيضاً، تشغيل مُتخصّصي الهندسة والتكنولوجيا، وإدارة الأعمال من أجل تسمين المستعمرات الإسرائيليّة المقامة على أراضي الضّفة الغربيّة والقدس، وتقويتها. في هذا الإطار أعدّ العضو الليكودي، ورئيس بلدية القدس الإسرائيليّة السّابق، نير بركات، بالتّعاون مع بروفييسور جامعة هارفارد مايكل بورتر، مشروعاً لإنشاء مناطق صناعيّة في المستعمرات الإسرائيليّة، في الضّفة تُشغّل 250 ألف فلسطيني؛ لتطوير مرافق هايتك، ومناطق سياحيّة توراتيّة، في مناطق ب و ج من الضّفة، واللّتان تمثّلان معاً (81%) من مساحة الضّفة، وبما يؤديّ إلى وصول عدد المستوطنين المستعمرين فيهما، إلى مليوني نسمة (تايمز أوف إسرائيل، 2019)، وأشار أحمد جميل عزم في مجلّة شؤون فلسطينيّة، إلى مشاريع أخرى بالاتّجاه نفسه، طوّرها فريق السلام الأمريكي جيراد كوشنير، وجيسون غرينبلات، وديفيد فريدمان (عزم 2018-2019، وعزم 2019).



بعد التّطبيع العربيّ الأخير مع إسرائيل، أرادت هذه الأخيرة اجتذاب الأموال الخليجية للإسهام في دعم مشاريع تكريس الاحتلال، والضّم والاكتفاء بمنح سلام اقتصاديٍّ للفلسطينيين، عبر توفير فرص عملٍ لهم في إطار المشروع الاستيطانيّ المتوسّع، على أرض بلادهم، فكانت هنالك في البداية محاولات لجذب استثمارات إماراتية للقدس الشرقية، من خلال البوابة الإسرائيلية، حيث تمّ تأسيس مجلس الأعمال الإسرائيليّ الإماراتي، بمشاركة فلور حسن ناحوم نائبة رئيس بلدية القدس الإسرائيلية، ورجل الأعمال الإماراتي خلف الحبتور، وآخرين، بمن في ذلك مجلس نسائيّ خليجيّ إسرائيليّ، وخلال إحدى زيارتها المبكرة للإمارات، بعد توقيع الاتفاق قالت ناحوم:

« القدس مدينة مركزيةٌ لبناء العلاقات بين البلدين، وأريد أن أجعل القدس جسراً طبيعياً نحو الإمارات؛ لأنّ 40 بالمئة من سكّانها يتكلّمون العربية» (تايمز أوف إسرائيل، أيلول 2020). وأمّلت ناحوم لو أنّ رجال أعمالٍ من القدس الشرقية قد شاركوا في وفدها للإمارات. وفي أثناء زيارةٍ أخرى قالت ناحوم: «حلمي أن تصبح القدس مركزاً تكنولوجياً عاليةً لكلّ الشرق الأوسط» (أبو سنيّة، تشرين أوّل 2020) مشيرةً بذلك إلى مشروع للتطوير التكنولوجيّ تفكّر البلدية الإسرائيلية للقدس، بإنشائه في منطقة واد الجوز في القدس الشرقية، باسم «سليكون وادي» وإن لم تضع الخطط التنظيمية المتكاملة له بعد، كما سيّرد أدناه. وجاء لاحقاً الاتفاق الإسرائيليّ الإماراتي لتسيير 28 رحلة أسبوعياً من طيران الاتحاد الإماراتي إلى إسرائيل لزيارتها، وكذلك لجلب عشرات آلاف المسلمين، من بلدان إسلامية شتى؛ لزيارة القدس، كما سيّرد أدناه.

بهذه التّطوّرات تكون إسرائيل قد حافظت على استخدام قوّة البطش العارية؛ لهدم بيوت المقدسيين، وسحب هوياتهم، ومصادرة أراضيهم، ولكن مع إضافة وسائل قوّة أخرى، تظهر ناعمةً خارجياً، ولكنها في الجوهر قوّة غاشمة؛ إذ تقوم باستخدام الأيدي العاملة المقدسية في تطوير المشروع الاستيطانيّ الإحلاليّ الجاري على حسابها.

وزاد الطَّيْنَ بَلَّةً إِسْهَامُ التَّطْبِيعِ الجَدِيدِ، فِي تَعْزِيزِ هَذِهِ المِشَارِيعِ الإِسْرَائِيلِيَّةِ، لَا سِيَّمًا مِنْ خِلَالِ الاتِّفَاقِيَّاتِ الَّتِي تَمَّتْ فِي العِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ تَشْرِينِ أَوَّلِ / أكتُوبَرِ ٢٠٢٠مَ إِبَّانِ قِيَامِ وَفْدِ وَزَارِيٍّ إِمَارَاتِيَّ بَازِيَارَةَ إِسْرَائِيلَ، وَشَمَلَ الوَفْدُ وَزِيرَ مَالِيَّةِ الإِمَارَاتِ عَيِيدَ حَمِيدِ الطَّايِرِ، وَوَزِيرَ الاِقْتِصَادِ عِبْدَاللَّهِ بِنِ طَووقِ المَرِيَّ، وَالتَّقَى الوَفْدِ بَرئِيسِ الوُزَرَاءِ الإِسْرَائِيلِيَّ بِنِيَامِينِ نَتْنَاهُو فِي مَطَارِ تَلِ أَيْبَبَ، وَشَارَكَ فِي الاجْتِمَاعِ أَيْضًا وَزِيرُ الخِزَانَةِ الأَمْرِيكِيُّ سَتِيفِنِ مَنُوشِينِ. خِلَالِ هَذَا الاجْتِمَاعِ تَمَّ الإِعْلَانُ عَن عِدَدٍ مِنْ مِشَارِيعِ التَّعَاوُنِ الاِقْتِصَادِيَّ المِشْتَرَكَةِ، كَانِ مِنْهَا إِنْشَاءُ صَنْدُوقِ إِبْرَاهِيمِ الأَمْرِيكِيَّ الإِمَارَاتِيَّ الإِسْرَائِيلِيَّ المِشْتَرَكِ، بِرَأْسْمَالٍ قَدْرُهُ ثَلَاثَةُ مِليَارَاتِ دُولَارٍ، عَلَى أَنْ تَكُونَ القُدْسُ هِيَ مَقَرَّ الصَّنْدُوقِ الَّذِي خُصِّصَ لِمِشَارِيعِ لَتَنْمِيَةِ المِنْطَقَةِ تِجَارِيًّا، وَتَطْوِيرِ البِنْيَةِ التَّحْتِيَّةِ الاِسْتِرَاتِيجِيَّةِ، وَأَمْنِ الطَّاقَةِ وَالإِنْتِاجِ الزَّرَاعِيَّ، كَمَا وَرَدَ. كَمَا اتَّفَقَ عَلَى مِشْرُوعِ تَدْعَمِهِ الإِمَارَاتِ « لِتَحْسِينِ الحَوَاجِزِ الإِسْرَائِيلِيَّةِ لِلْفِلَسْطِينِيِّينَ بَيْنَهُمْ، وَبَيْنَ الأُرْدُنِّ » وَقد نَدَدَ المَرصِدَ الأورو- مَتَوَسْطِيَّ، وَصَنْدُوقِ سَلَامِ الشَّرْقِ الأَوْسَطِ بِهَذَا الاتِّفَاقِ؛ لِتَحْدِيثِ الحَوَاجِزِ العِسْكَرِيَّةِ الإِسْرَائِيلِيَّةِ بِكَوْنِهِ مِشَارَكَةً إِمَارَاتِيَّةً فِي تَكْرِيسِ الاِحْتِلَالِ الإِسْرَائِيلِيَّ (المَرصِدَ الأوروپي المَتَوَسْطِيَّ، 2020). عِدَا مَا تَقَدَّمَ، فَقد نَاقَشَ المِجْتَمَعُونَ فِكْرَةَ إِنْشَاءِ خَطِّ البِجْرِ المَتَوَسْطِ- البِجْرِ الأَحْمَرِ (مِيد رِيد) لِتَصْدِيرِ النَّفْطِ الإِمَارَاتِيَّ نَحْوَ إِيْلَاتِ فِي إِسْرَائِيلَ، بِحَيْثُ يُنْقَلُ مِنْهَا بَرًّا إِلَى مِينَاءِ أَسْدُودِ الإِسْرَائِيلِيَّ وَمِنْهُ إِلَى أوروپَا؛ مَا سَيَشْكَلُ تَحْوِيلًا عَن قَنَاةِ السُّوَيْسِ المِصْرِيَّةِ. كَمَا اتَّفَقَ الطَّرْفَانِ عَلَى سَفَرِ مَوَاطِنِيَهُمَا إِلَى بَعْضِهِمَا بَعْضًا دُونَ تَأْشِيرَاتِ سَفَرٍ. وَسَبِقَ اللِّقَاءَ بِيَوْمَيْنِ تَوَقِيعُ اتِّفَاقِ فِي مِجَالِ الطَّيْرَانِ، نَصَّ عَلَى تَسْيِيرِ ٢٨ رِجْلَةً أَسْبُوعِيًّا مِنْ قِبَلِ شَرِكَةِ طَيْرَانِ الاِتِّحَادِ الإِمَارَاتِيَّةِ إِلَى إِسْرَائِيلَ.

وَقَبْلَ الزِّيَارَةِ بِيَوْمَيْنِ أَعْلَنْتْ عَن المِبَاشَرَةِ بِنِئَانِ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ أَلْفِ وَحْدَةٍ سَكْنِيَّةِ اسْتِيطَانِيَّةِ اسْتِعْمَارِيَّةِ فِي أَرَاظِي الضُّفَّةِ الفِلَسْطِينِيَّةِ، وَلَمْ يَكُنْ لِنَدِكِ أَنْ يُقْلِقَ المِجْتَمَعِينَ، حَيْثُ اتَّفَقَا فِي ” اتِّفَاقِ إِبْرَاهِيمِ « عَلَى أَنْ صَفَقَةَ القَرْنِ هِيَ المَرْجِعِيَّةُ لِسَلَامٍ؛ مَا يَعْنِي المِصَادِقَةَ عَلَى الاِسْتِيطَانِ الاِسْتِعْمَارِيَّ الإِسْرَائِيلِيَّ،



وفوق ذلك كان وزير الاقتصاد الإماراتي قد قال في لقاء عقده مع مركز أتلانتيك الأمريكي، في أيلول الماضي: إن مشاريع استثمارية لفلسطين سيتم تضمينها في البرامج الإسرائيلية - الإماراتية المشتركة (Atlantic Council, September, 2020). وقد هلت لذلك «الغرفة التجارية ليهودا والسامرة». ويجدر الذكر أن هذه الغرفة يرأسها آفي تسميرمان من مستعمرة أرييل، ويشاركه في رئاستها أشرف الجعبري، وكان كلاهما قد دعيا مع غيرهما من رجال الأعمال إلى مؤتمر البحرين؛ لإعلان الشق الاقتصادي من صفقة القرن، والذي عُقد في حزيران ٢٠١٩.

بالنسبة للضفة الفلسطينية، تعني المعطيات أعلاه، أن الإمارات لم توافق فقط على واقع الاحتلال الإسرائيلي لها، بل إنها تزيد على ذلك تمويلاً مباشراً لحواجزه العسكرية، كما تعني اعتماد منهج «السلام الاقتصادي» مع الشعب الفلسطيني بديلاً للاستقلال، وذلك، من خلال تنفيذ مشاريع اقتصادية في الضفة مع من يوافقون على هذه المشاريع، وهم ما سُمي بـ «الغرفة التجارية ليهودا والسامرة»، حيث سينأى الرأسمال الوطني الفلسطيني عن المشاركة في هكذا مشاريع تأتي عبر البوابة الإسرائيلية، عوضاً عن أنها تُشرعن الاستعمار الاستيطاني، واستمرار الاحتلال. تنطوي هذه العملية في ثناياها على توسيع اقتصاد المستوطنات الاستعمارية بمشاركة مُستثمرين فلسطينيين منبذين، مقابل التضيق على الاقتصاد الوطني الفلسطيني وحجب المساعدات المالية العربية والدولية عن فلسطين، بما يؤدي في نهاية المطاف، إلى جعل السوق الفلسطينية ساحة خلفية لاقتصاد المستوطنات الاستعمارية المزدهر، وبالتالي استكمال ابتلاع فلسطين، كما ترمي إليه الخطة الإسرائيلية.

بالنسبة للقدس، فهناك عدد من النتائج الأخرى المترتبة، وفي مقدمتها ترتيب القدوم للصلاة في المسجد الأقصى، عبر مطار تل أبيب، حيث سيحضر

مسلمون من مختلفِ دُول جنوب شرق آسيا، والهند، وغيرها عبرَ رَحَلات شركة طيران الاتحاد الإماراتية، إلى ذلك المطار، وسيتوجهون منه للصلاة في الأقصى، وذلك مقابل اعتراف الإمارات في اتفاقية إبراهيم بالتمييز بين المسجد الأقصى، كمسجد للمسلمين، وبين الحرم الشريف، كمكان صلاة لكل الأديان، وهو التمييز الذي رَحَّبَ به ناطقٌ باسم « منظمة أمناء جبل الهيكل » الساعية للسيطرة على الأقصى، ويدعو قسمٌ من فروعها لهدمه، وقسمٌ آخرٌ إلى تحويله إلى مكان صلاة لليهود، مشدداً على حق اليهود بالصلاة في المكان.

عوضاً عن ذلك تُقيم الإمارات صندوقاً أمريكياً إماراتياً إسرائيلياً، سيكون مقره القدس، عُيِّنَ لرئاسته آرييه لايتستون الداعمُ السابق لمنظمة إِم ترتسو (إذا أردتم) الصهيونية المتطرفة التي تعمل على تعزيز الاستيطان الاستعماري الصهيوني، في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، كما تعمل على مكافحة حملات المقاطعة ضد إسرائيل، ولايتستون يعمل أيضاً، مساعداً للسفير الأمريكي في إسرائيل ديفيد فريدمان (Jewish Telegraphic Agency, November 2020، ولم يُعلم حتى الآن تفاصيل المشاريع التي سينفذها الصندوق في القدس، وإن جرى الحديث عن إسهام إماراتي محتمل في مخطَط «القدس المركز» الذي تتضمن « المقدسية » مقالاً آخر عنه في عددها هذا، وخاصةً جزءه غير المخطَط له، بشكل كامل بعد، والمتعلق بإنشاء منطقة تكنولوجية متطورة تُسمى « سليكون وادي » في منطقة وادي الجوز، من القدس الشرقية والذي رُوِّجَتْ له فلور حسن ناحوم، في أثناء زيارتها للإمارات العربية المتحدة، كما ورد أعلاه. إلى جانب ذلك هنالك التنافس القطري التركي الإماراتي على شراء عقارات ومشاريع أخرى في مدينة القدس، وهو تنافس تقف خلاله إسرائيل بالمرصاد للمشاريع التركية، فيما تُعْضُ النظر حتى الآن عن المشاريع الإماراتية التي ينفذ قسمٌ منها عبر مجلس القدس للتطوير، والتنمية الاقتصادية المدعوم من الإمارات. يؤدي قبول الإمارات بالاحتلال والاستيطان الاستعماري لفلسطين، والصلاة



في الأقصى والاستثمار في فلسطين والقدس، عبر البوابة الإسرائيلية إلى نتائج أخرى، منها تقويض الولاية الأردنية على الأماكن المقدسة في القدس، بما يشمل حتى تفاهم الملك عبد الله بن الحسين مع السيد بنيامين نتنياهو عام ٢٠١٤م بوساطة وزير الخارجية الأمريكي آنذاك جون كيري بإعادة الوضع في الحرم الشريف إلى سابق عهده، بحيث يكون مكاناً حصرياً للصلاة للمسلمين فقط، ويكون لغير المسلمين حق زيارته وحسب. تجاوزت الإمارات هذا الترتيب، وقبلت إعطاء حق لليهود بالصلاة في المكان باسم «وحدة الديانات الإبراهيمية»، وهو حق لم يكن أبداً، إذ إن الحرم الشريف هو مكان حصري للمسلمين وحدهم منذ إنشائه، قبل خمسة عشر قرناً.

قريباً قد تضيق إسرائيل ذرعاً بذلك النوع من المشاريع الإماراتية في القدس الشرقية التي تتم بمعزل عن مشاركة إسرائيلية بها، لا سيما أنها تعدّها جزءاً من عاصمتها الأبدية، وتصرّ على المشاركة الإسرائيلية الإماراتية في كل مشروع يُنفذ في المدينة. من جهة أخرى، فإن أي حراك فلسطيني شعبي واسع قد يقوّض كل شيء، وذلك على غرار اضطرار الدول العربية التي كان لها مكاتب تمثيلية في تل أبيب، في تسعينيات القرن الماضي، على إغلاقها عندما اندلعت الانتفاضة الثانية. زد على ذلك توترات قد تنشأ بين البلدين حول السياسات الإقليمية، ولعب إسرائيل على تناقضات دول الخليج مع بعضها بعضاً، بما في ذلك شأن فلسطين، حيث تقصي الإمارات عن شأن قطاع غزة، فيما تشرك فيه قطر التي تقاطعها الإمارات، وهكذا.

نتائج وآفاق

إن استباحة القدس لحاجات غير أهلها، ومصالحهم، هي استباحة تُهدد السيادة الشعبية للمقدسيين، أوقافاً ومؤسسات، ومجموعات، وأفراداً. وتتم استباحة القدس إسرائيلياً: الانتقال من مشروع «القدس الموحدة إلى مشروع القدس الكبرى» الذي سيتمد شمالاً إلى منتصف الطريق بين

القدس ونابلس، ومن الجنوب حتى مشارف مدينة الخليل، ومن الشرق حتى البحر الميت، والخُطط والبرامج الأخرى لإنشاء مرافق صناعية وسياحية، في القدس الكبرى، حتى عام ٢٠٥٠ (سالم، 2020)

وقد بقي عَصِيًّا عن الاستباحة الإسرائيلية حتى الآن: (١) السيطرة الكاملة على الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة، (٢) وتوكيل إسرائيل مهمة تنظيم الحجيج العربي والإسلامي إلى القدس بعد أن نجحت في تنظيم الحجيج الدولي إليها، (٣) واختراع أماكن يهودية مقدسة في القدس الشرقية؛ لتكريس سيطرة إسرائيل عليها. وتتمحور المساعي للسيطرة على الأماكن المقدسة في القدس من خلال: (أ) نشاطات منظمات أمناء جبل الهيكل ال ٢٨، واتجاهاتها الثلاث: الاتجاه الثقافي، اتجاه حق الصلاة، وتقسيم الحرم الشريف، واتجاه تدمير المسجد الأقصى، وإنشاء الهيكل مكانه (محارب، 2020). (ب) اعتراف صفقة القرن بالدور الإسرائيلي في «حراسة الأماكن المقدسة» في القدس، وبالسرديّة الإسرائيلية تجاهها (إبراهيم عليه السلام، وذبح ابنه إسحاق، ومملكة داود، والهيكل، حيث أُودعت الوصايا العشر، وهكذا)، وتمييز صفقة القرن، واتفاق أبراهام بين المسجد الأقصى الخاص بالمسلمين، والحرم الشريف، كمكان يحق لكل أبناء الديانات الصلاة فيه (نص صفقة القرن، 2020).

(٢) تنظيم الحجيج العربي الإسلامي إلى القدس: وحُدِّت منطقة عطروت لتنظيم ذلك حسب صفقة القرن مع جلب الحجّاج بالتنسيق مع الأردن، ليتلو ذلك قراراً إسرائيلي لبناء مستعمرة جديدة في عطروت من ٩ آلاف وحدة سكنية، واتفاق أبراهام الذي سيتم بموجبه تنظيم قسم كبير من الحجيج العربي الإسلامي إلى القدس، عبر مطار تل أبيب. هذا وقد بُنيت أربعة فنادق إسرائيلية كبرى في القدس الشرقية منذ سنوات، كما أن خطة ٢٠٥٠ لرجال الأعمال الإسرائيليين المذكورة أعلاه، تتضمن إقامة فنادق



وأماكن سياحية إسرائيلية في نطاق القدس الكبرى. ويرافق أي حجاج يأتون للقدس، عبر مطار تل أبيب، أدلاء سياحيون إسرائيليون يقدمون لهم السردية التوراتية الإسرائيلية، كما يتم تنظيم إقامتهم في فنادق إسرائيلية، ويحوّل الفائض فقط إلى الفنادق الفلسطينية من قبل وكالات السياحة الإسرائيلية.

٣ - اختراع أماكن دينية يهودية في القدس الشرقية؛ لتبرير السيطرة عليها: حيث حدّدت صفقة القرن وجود ٣١ مكاناً مقدّساً في القدس الشرقية، ١٧ منها مسيحية، وواحدة فقط إسلامية، و١٣ يهودية غالبيةها العظمى لم تكن أبداً أماكن دينية، كما بيّنت منظمة عيمق شفیه الإسرائيلية، كالتلّة الفرنسية، وممر الحجاج الذي أقامته منظمة إلعاد الصهيونية في سلوان، ونبع جيحون، وغيرها. (عيمق شفیه، 2020) يترتب عمّا سبق خرق فاضح، بل إنهاء لاتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية التي تنصّ على الرعاية الهاشمية للأماكن المقدّسة، والتي تمّ تأكيدها مرّات ومرّات، بما في ذلك في تفاهمات جلاله الملك عبد الله مع نتنياهو عام ٢٠١٥م بوساطة جون كيري وزير الخارجية الأمريكي، وبالذات تضرب هذه التوجّهات تلك التفاهمات التي تحدّد أنّ الحرم الشريف هو ملك خالص للمسلمين، ينحصر حق الصلاة فيه لهم وحدهم، فيما يحقّ للآخرين القدوم للزيارة فقط.

وتحدّث الأرقام التي تمّ إيرادها في الأقسام السابقة عن نفسها، لجهة تحويل إسرائيل المتدرّج إلى المنظم الرئيس للحجيج نحو القدس دولياً وإسلامياً وعربياً، ومن المتوقع أن يزيد الحجيج الإسلامي العربي إلى القدس عبر إسرائيل في قادم الشهور والسنوات بعد انتهاء أزمة كورونا.

وتجدر الإشارة هنا إلى استخدام إسرائيل للسفر إلى القدس عبرها كوسيلة ثناء وعقاب، ثناء على من يهادنها، ويتفق مع سياساتها، وعقاب لمن يأتون

للقدس لدعم الفلسطينيين. في هذا الإطار كانت آخر مرة مُنَحَتْ فيها تأشيرات لأفواج سياحية من الأردن عام ٢٠٠٠م، كما يتم حجب التأشيرات عن كثير من المصريين والأتراك أيضاً، الذين يقدمون دعماً للمقدسيين.

بدائل لتعزيز السيادة الشعبية الفلسطينية في القدس عبر السياحة

يترتب عن هذه المعطيات لاستباحة القدس، من خلال السياحة، مسؤوليات للمجتمع المحلي المقدسي ووكالات السياحة الفلسطينية والمقدسية، ولأوقاف القدس، ولدولة فلسطين، ولسفارات فلسطين وجالياتها في العالم، من أجل تعزيز درجة من السيادة الشعبية في المدينة، من خلال السياحة، والمقصود بالسيادة الشعبية هنا، أمور تتعلق بما هو أكبر من مجرد الصمود السليبي، وتتعداه إلى تحقيق درجة معينة من استقلالية المجتمع الفلسطيني في القدس، واعتماده على نفسه، والحفاظ على قدرته في مقاومة الضغوط الاستيطانية الاستعمارية عليه. فكيف يمكن لإعادة تنظيم السياحة إلى المدينة أن يلعب دوراً بهذا الاتجاه؟

بداية يقع دور على المجتمع المحلي المقدسي أفراداً ومنظمات مجتمع مدني ومحلي، وفصائل وأحزاباً، بدءاً بتطوير رؤيته للدفاع عن القدس بصورة تشمل مكونات، مثل السياحة، وإنتاج برامج تراثية ثقافية سياحية مبنية على الرؤية الفلسطينية، كما أفاد للكاتب منظم السياحة المبادر رائد سعادة، أحد أهم أصحاب الرؤية بشأن تنمية السياحة الفلسطينية في القدس، وتطوير غرف ضيافة في المجتمعات المحلية المقدسية، وتوقف التجار عن بيع المنتوجات السياحية الإسرائيلية. ويضيف الأستاذ رائد أفكاراً مهمة أخرى تقوم على تعزيز القدرة التنافسية للقدس، وتوفير عناصر جذب لكل العالم؛ للقدوم لزيارتها، والإقامة فيها، بالتنسيق مع أصدقاء فلسطين وجالياتها في العالم، ومع ممثلات دول العالم في فلسطين والقدس، وفنصلياتها، ويضاف لذلك التنسيق مع الأردن، وتطوير سياسة سياحية فلسطينية أردنية مشتركة،



تُسهّم في تعزيز السّيادة الشّعبية للمقدّسين على مدينتهم؛ بما لا يحولُ فقط دون استمرار طردهم وتهجيرهم من المدينة، ولكن يبني أيضًا وجودهم المستقلّ والمعتمد نسبيًا على الذات في المدينة.

وتقع مسؤوليات مساندة للمجتمع المحليّ المقدسيّ على عاتق مرجعيّات القدس الفلسطينيّة، وعلى رأسها دائرة شؤون القدس، في منظّمة التّحرير الفلسطينيّة، ووزارة شؤون القدس، ومحافظة القدس، وهيئة العمل الوطنيّ والأهليّ في القدس، والمؤتمر الوطنيّ الشّعبيّ للقدس الذي قام بترتيبات لزيارة القدس عام 2017م مع الحكومة التّركيّة، كما ورد أعلاه، ومنها يُمكن أن ينتقل إلى تحقيق ترتيبات وتوافقات مع دول أخرى، ومع ممثليّات دُول العالم العاملة في فلسطينَ والقدس، وفنصليّاتها. وللمجلس التّشريعيّ الفلسطينيّ أن يقوم بدوّره بهذا الخصوص مع البرلمانات العربيّة والإسلاميّة والعالميّة، ولأمانة القدس أن تقوم بذات الدّور مع بلديّات العالم واتّحاداتها، كما أن أطرافًا فنيّة مثل وحادّة القدس في مكتب الرّئيس يُمكن أن تُسهّم في وضع الخطط الشّاملة للتّحرك بهذا الاتّجاه، وتحديد أدوار كلّ جهة ضمن تنسيق للجهود، وتحقيق تكاملها، وللهيئة الإسلاميّة المسيحيّة لنصرة القدس أن تقوم بالتّواصل مع مختلف الهيئات الإسلاميّة والمسيحيّة في العالم بهذا الخصوص. أمّا أوقاف القدس فقد حدّدت ضوابط زيارة الحرم الشّريف، كما ورد أدناه، وبقي على وزارتيّ الخارجيّة الأردنيّة والفلسطينيّة أن تقوما بمتابعة الالتزام بهذه الضّوابط مع دُول العالم بأسره عبر سفاراتها في كلّ دولة من هذه الدّول، وهو الأمر الذي يستدعي تنسيقًا يوميًا ومثابرةً بين سفيريّ الأردنّ وفلسطينَ في كلّ دولة يعملان فيها.

معنى ذلك أن تطوير رؤيةٍ لكيفيّة جعلِ السّياحة تلعب دورًا في الدّفاع عن القدس، يبدأ أولًا من المجتمع المحليّ المقدسيّ ذاته. يتطلّب ذلك دون شكّ معالجة تحدياتٍ مهمّة، ومنها ألا تستمرّ بعض وكالات السّياحة في القدس بالعمل، كذليل للوكالات السّياحيّة الإسرائيليّة، وأن تحاول تطوير زُرْم سياحيّة رخيصة لسفّر السّياح إلى القدس، عبر مطار عمّان، بدلًا من مطار تل

أبيب، وانتقالاً للإقامة في فنادق وشقق، وبيوت ضيافة في القدس الشرقية، والتنسيق مع الأردن لتطوير رُزْمٍ سياحية رخيصة نسبياً ومشتركة، تتضمن زيارة فلسطين والأردن، بما يتضمن أيضاً توفير إمكانات في مطار عمان؛ لاستقبال رحلات شركات طيران رخيصة التكلفة، ولا زال غير مُتاح لها ذلك. ولأوقاف القدس الإسلامية والمسيحية أدواراً تلعبها بهذا الخصوص، بالعودة إلى تنظيم زيارة الأماكن المقدسة بترتيبٍ معها، وعبر وكالات السياحة والسفر المقدسية. هذا بشكل عام، أما فيما يتعلق بالإمارات، فإن موضوع الإمارات يتعدى الأوقاف، ويرتبط بضرورة إعلان الأخيرة التزامها مُجدداً بالولاية الفلسطينية والوصاية الهاشمية، وكذلك إعلانها بعدم أحقية اليهود والأفنجليكانيين بالصلاة في الحرم الشريف، الذي هو حق حصري للمسلمين وحسب. كما فهم الكاتب من مصادرٍ متعددة، نقاشاً في مجلس الأوقاف، حول فكرة إعادة التأكيد على ضوابط زيارة المسلمين للأقصى المقررة منذ عام 1967م، والتي تشمل أن يأتوا بالتنسيق مع الأوقاف، وأن لا يدخلوا بمرافقة شرطية إسرائيلية، أو عبر باب المغاربة، وأن يرافقهم أدلاءً سياحيون فلسطينيون.

لقد أصدر مجلس الأوقاف، يوم الثامن من تشرين ثاني 2020م، بياناً عاماً حول ضوابط زيارة المسلمين، ككل للحرم الشريف، وورد في البيان ما يلي حول هذه الضوابط: «ثانياً: يؤكد مجلس الأوقاف بأن المسجد الأقصى المبارك، متاح لجميع المسلمين والعرب، لزيارته والصلاة فيه استمراراً للإجراءات المتبعة منذ العام 1967م، شريطة أن تتم هذه الزيارة من خلال الأوقاف الإسلامية، وبالتنسيق معها، بعيداً عن التنسيق مع القوة القائمة بالاحتلال، ويؤكد المجلس رفضه المطلق لأيّة زيارة تتم خارج هذا الإطار» (مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، 2020م). وفي خطوة بشأن هذه الضوابط كلّف مجلس الأوقاف (كما أفاد العضو فيه السيد حاتم عبد القادر للكاتب) إدارة الأوقاف مخاطبة الخارجية الأردنية، عبر وزارة الأوقاف، للطلب من سفراء الدول الإسلامية والعربية لتنسيق البرامج



والزيارات السياحية للقدس مع أوقاف القدس، وأفاد السيد عبد القادر بأنه طلب ذلك من وزارة الخارجية الفلسطينية أيضاً.

وعوضاً عن الدور المتشعب للمجتمع المحلي المقدسي، هنالك ثانياً أدوار سفارات فلسطين في مختلف دول العالم بأن تقيم دوائر سياحية فاعلة فيها، مزودة بدلائل سياحية ومواد تعريفية عن القدس وفلسطين (كل فلسطين)، وأن تقوم هذه الدوائر بالعمل بحملات ترويجية بين شعوب البلدان التي تعمل فيها، وربما بتنسيق الجهود أيضاً، مع سفارات الأردن في تلك البلدان؛ لتنظيم السياحة للتوأم الأردني الفلسطيني معاً. وللجاليات الفلسطينية في دول العالم أن تسهم بهذا الجهد، بحيث تتوجه السياحة الدولية إلى فلسطين، وليس إلى إسرائيل.

إذن هنالك مسؤولية للمجتمع المحلي المقدسي وقطاعه السياحي، ومسؤولية لوزارة السياحة في إعداد الدلائل والإرشادات للسفارات الفلسطينية في العالم، ومسؤولية للوزارات الفلسطينية بأسرها بالتنسيق مع الأردن، ومسؤوليات للسفارات والجاليات؛ لتوجيه السياحة القادمة إلى إسرائيل، وتوجيهها نحو فلسطين. أجل سيعبرون من الأردن إلى فلسطين عبر جسر النبي المسيطر عليه إسرائيلياً، ولكنهم يعبرونه ضمن معرفة فلسطين المسبقة، ومن خلال جهود التنسيق مع الأردن أنهم قادمون إلى فلسطين، وفي مقدمتها القدس، وهذا يختلف عن قدومهم بالتنسيق مع وكالات سفر إسرائيلية، وحكومة إسرائيل، عبر مطار تل أبيب. وبهذا نُقلص استباحة القدس، من خلال السياحة، كما هو عليه الوضع حتى الآن، من خلال وصول قرابة خمسة ملايين إليها، عبر المطارات ونقاط العبور الإسرائيلية، وإقامتهم في الفنادق الإسرائيلية، وشرايتهم من أسواقها، ويحصل المقدسيون على قدرٍ ما من الصمود، والدعم العربي والدولي؛ لتثبيت الوجود، وتعزيز الاعتماد على الذات، كخطوات مناعية، ومقاومة تراكم نحو الاستقلال اللاحق.

ربما من المناسب إسناد ما سبق بمبادرة سياسية فلسطينية أردنية مشتركة، من خمسة عناصرٍ موجهة إلى الجامعة العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي:

أولاً لتنظيم زيارة الأماكن المقدسة في القدس، عبر مطار عمان فالقدس بترتيب مع الجانبين الفلسطيني والأردني، والقيام ثانياً بحملات ميدانية من قبل السفارات الفلسطينية والأردنية في كل دول العالم لحض شعوب تلك الدول على زيارة القدس والأقصى، عبر البوابة الأردنية - الفلسطينية، والحث ثالثاً لاتخاذ قرارات عربية وإسلامية تحظر إقامة مشاريع مشتركة مع إسرائيل في الضفة والقدس، والعمل رابعاً لاستصدار قرارات عربية وإسلامية ودولية أولاً بأول ضد أي توسع استيطاني استعماري إسرائيلي إضافي، وخامساً: إطلاق كفاح فلسطيني شعبي موحد، ومستدام لتغيير الاتجاه.

المراجع

يتوجه الكاتب بالشكر الجزيل لكل من أسهم بالتزويد بمعلومات ساعدت في إعداد هذا النص: الدكتور وصفي الكيلاني المدير التنفيذي للصندوق الهاشمي لإعمار المسجد الأقصى، الشيخ عزام الخطيب مدير أوقاف القدس، السيد حاتم عبد القادر عضو مجلس أوقاف القدس، السيد يونس العموري نائب الأمين العام للمؤتمر الوطني الشعبي، السيد رائد سعادة مدير عنقود القدس السياحي وفندق الجيروساليم، والدكتور رامي نصر الله مدير مركز التعاون والسلام الدولي، كما ويشكر السيد عبد القادر الحسيني مدير مؤسسة فيصل الحسيني، والسادة حاتم عبد القادر، ويونس العموري والشيخ عزام الخطيب على قراءة مسودة هذه الدراسة، وإبداء ملحوظات وأفكار ساعدت على تطويرها. كما يشكر الدكتور رمزي عودة، والسيد زياد الحموري مدير مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، على توفير الوقت لقراءتها، والصديق العزيز الباحث عزيز العصا على مراجعتها.

المراجع العربية

- الجزيرة مباشر (١٧ آب ٢٠٢٠). « مفتي القدس يحرم على الإماراتيين الصلاة في المسجد الأقصى». www.mubasher.aljazeera.net.



- الجزيرة (١٤ أيلول ٢٠١٤). « لأوّل مرّة وزير خارجية الكويت إلى رام الله والقدس ».
- المدينة الإخباريّة (٢٠١٤) « وقائع جلسات مؤتمر الطريق إلى القدس ». www.almadenanews.com
- سالم، وليد، (شتاء ٢٠٢٠). « القدس في صفقة القرن: تحليل وبدائل ». مجلة المقدسية. العدد الخامس. ص. ٤٩-٥٩.
- سالم، وليد. (صيف ٢٠٢٠). « فلسفة وآليات الضم الاسرائيلية وخطط التصدي الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، عدد ٢٨٠. ص. ٩-٢٦.
- صفحة دائرة الأوقاف الإسلاميّة على الفيس بوك.
- عزم، أحمد جميل (خريف- شتاء ٢٠١٩). « صهاينة أميركيّون جُدّد يُديرون خطّة تنحية الكيانيّة الفلّسطينيّة ». مجلة شؤون فلّسطينيّة، العددان ٢٧٣ - ٢٧٤. ص. ٣٤-٥٣.
- عزم، أحمد جميل (ربيع- صيف ٢٠١٩). « واشنطن والاقتصاد الفلّسطينيّ: سياسة ثلاثية الأبعاد ». مجلة شؤون فلسطينية، العددان ٢٧٥ - ٢٧٦. ص. ٨-٢١.
- قدس الإخباريّة (١٨ آب ٢٠١٩). « فتوى جديدة تُعيد الخلاف حول شرعيّة زيارة القدس تحت الاحتلال ».
- كتاب، داود (٣١ آب ٢٠٢٠). « كيف مرّرت إسرائيل أخطرَ الأمور المتعلّقة بالحرّم القدسيّ في اتفاق التطبيع؟ ». www.Ammannet.net
- محارب، محمود (ربيع ٢٠٢٠). « سياسة إسرائيل تجاه الأقصى ». مجلة المقدسية، العدد السادس، ص. ٢٣-٥٦.
- معهد واشنطن - منتدى فكرة (١٦ شباط، ٢٠١٨). « موقف المسلمين من أداء فريضة الحجّ في القدس ». www.Washingtoninstitute.org

المراجع الإنجليزية، والصفحات الإلكترونية الإنجليزية، والعربية- الإنجليزية

- Abu Snieneh, Mustafa (22 /102020/). “UAE firms touted to join Israeli Silicon Wadi”. www.middleeasteye.net
- Emek Shaveh(42020/2/). “The Sanctification of the Antiquity Sites in the Jerusalem Section of the Peace to Prosperity Plan”.
- Euro-Mediterranean Forum (21 October 2020). “UAE Investment in Upgrading Israeli Checkpoints only Entrenches Occupation”. www.euromonitor.org. And also republished by the Fund for Middle East Peace (232020/10/). www.fmep.org
- International Peace and Cooperation Center- IPCC (2020). Tourism in East Jerusalem, indicators and implications for spatial planning. Jerusalem
- International Union for Islamic Scholars website: www.iumonile.org
- Judea and Samaria Chamber of Commerce Website : www.jschamber.org
- Muslim World League website: www.themwl.org
- The Atlantic Council (162020/9/). “UAE- Israel Accord will drive economic growth in the M.E, says Emirati Minister of Economy”. www.atlanticcouncil.org
- The Jewish Telegraphic Agency (192020/11/). “Trump Administration to name Political Appointee with ties to Israel’s Right Wing to Middle East Development Post”. www.jta.org
- The White House (282020 /1/). “Peace for Prosperity: A Vision to improve the lives of the Palestinian and the Israeli People”. www.whitehouse.gov
- Times of Israel (172019/11/). “Barkat: US may adopt West Bank Plan for 250,000 Palestinian Jobs, Bible Tourism”.
- Times of Israel (102020/9/). “Special Report: Why Israeli Firms are licking lips over UAE Trade?”